السيكولوچية على حق، لكان للقوانين المنطقية نفس الطابع الغامض المبهم الذى تتسم به القوانين السيكولوچية، وبالتالى لصارت مجرد قوانين احتمالية تفترض سلفًا وجود «الظواهر النفسية» وهذا محال. وتبعًا لذلك فإننا لا بد أن نسلم بأن القوانين المنطقية تنتمى إلى نظام آخر مختلف كل الاختلاف، ما دامت هذه القوانين ــ بطبيعتها ــ قوانين مثالية أولية (أى سابقة على التجربة): à priori. هذا إلى أن النزعة السيكولوچية تشوه معنى القوانين المنطقية تشويهًا بالغًا: لأنه ليس لهذه القوانين أى شأن بالفكر والحكم وما إلى ذلك، بل هى قوانين تنصب على شىء أو أشياء ذات صبغة موضوعية. وآية ذلك أن موضوع المنطق ليس هو الحكم العينى الذى يصدره شخص ما، بل هو مضمون هذا الحكم، أو دلالته أعنى ذلك «المعنى» الذى ينتمى إلى عالم مثالى، أو يندرج تحت نظام ماهوى ثم ينتقل هوسرل بعد ذلك إلى النزعة الاسمية فيحمل على نظرتها الخاصة إلى «التجريد»، ويبين لنا أنه لا شأن للكلى على الإطلاق بما يسمونه «التمثيل العام». ونحن حين ندرك مثلا أى حد من الحدود الرياضية، فإن ما «نتمثله» فى هذه الحالة ليس هو بيت القصيد. وقد بقى لوك وهيوم وأتباعهما عاجزين عن فهم «الأفكار ــ الموضوعات» فجعلوا من «الكلى» مجرد «صورة ذهنية» قاصرة، فى حين أن «الكلى» هو فى الحقيقة موضوع من نوع خاص، موضوع يملك «مضمونا» مثاليًا كليًا(١).

هل تكون الفنومنولوچيا « فلسفة ماهيات » ؟

مما تقدم يتبين لنا أن للمنطق ــ فى نظر هوسرل ــ مجالا خاصا، ألا وهو مجال المعانى أو الدلالات. والواقع أننا حينما ندرك معنى أى اسم أو أية صفة، فإن ما يعبر عنه هذا الحد أو ذاك لا يمكن أن يعد ــ بأى حال من الأحوال ــ جزءًا من الفعل المقابل الذى يضطلع به الذهن، وإنما نحن هنا بإزاء «دلالة» تمثل

(١) Bochenski : **"La Philosophie Contemporaine en Europe"**. Paris, Payot, 1947, p. 112.

الأخيرة، نجد أن هوسرل قد أراد لنقده أن يكون أشد أصالة وأعمق مدى، فانطلق من نقد النزعات النفسانية المتطرفة وغيرها من النزعات البرجماتية والارتيابية والنسبية، إلى مجالات أوسع وأعمق رويدًا رويدًا، حتى امتد بنقده إلى الأصول الأولى للعلم بصفة عامة.

نقد الفينومنولوجيا للنزعات الاسمية

وقد قدم لنا هوسرل فى كتابه «مباحث منطقية» نقدًا كثيفًا للنزعات الاسمية، سواء اتخذت هذه النزعات لنفسها طابع «الفلسفة التجريبية» أم طابع «الفلسفة السيكولوجية»... إلخ. والواقع أن الفلاسفة الاسميين ــ منذ عهد لوك وهيوم حتى نهاية القرن التاسع عشر ــ قد نظروا إلى القوانين المنطقية على أنها مجرد تعميمات تجريبية واستقرائية، على غرار تعميمات العلوم الفيزيائية والطبيعية، كما اعتبروا «الكلى» مجرد «تمثيل تخطيطى»(١). وأما هوسرل فإنه يريد أن يبين لنا أن القوانين المنطقية ليست بأى حال من الأحوال مجرد «قواعد»، وأن المنطق ليس «علمًا معياريًا» على الإطلاق، وإن كان يصلح ــ مثله فى ذلك كمثل غيره من العلوم النظرية ــ دعامة لمذهب معيارى. والحق أن القانون المنطقى لا ينبئنا بشىء عما ينبغى أن يكون، بل هو يحدثنا فقط عما هو كائن فى صميم الوجود. ولنضرب لذلك مثلا فنقول: إن قانون التناقض لا ينص على أن من غير الممكن إصدار حكمين متناقضين أو النطق بعبارتين متناقضتين، بل هو ينص فقط على أنه لا يمكن أن تكون لشىء واحد بعينه خاصيتان متناقضتان فيما بينهما. ثم ينتقل بعد ذلك صاحب الفلسفة الفينومنولوجية إلى النزعة السيكولوجية المتطرفة، فيحمل عليها حملة شعواء، نظرًا لأنها تريد أن تجعل من المنطق مجرد فرع من فروع علم النفس، وكأن الماهية الذهنية لأية قضية من القضايا المنطقية يمكن أن ترتد إلى البواعث الذاتية التى صاحبتها، أو كأن «معنى» أية عبارة من العبارات لا يملك أى استقلال بالنسبة إلى مجرى الشعور الذى اقترن به! ولو كانت النزعة

---

(١) Représentation schématique.